

تطور النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٦٨-١٩٧١

أ.م.د. حازم مجيد أحمد

جامعة تكريت / كلية تربية /سامراء

المقـــدمـة

إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وظهورها ككيان سياسي موحد في منطقة الخليج العربي له أهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

وإن دراسة أسباب وعوامل قيامها لَهُوَ ضرورة تأريخية . وإن الفترة ما بين عام ١٩٦٨م ، التي طرح فيها مشروع الاتحاد ، وعام ١٩٧١م ، التي ظهرت فيها دولة الإمارات العربية إلى الوجود هي فترة مخاض تعسرت فيها ولادة الدولة الاتحادية بسبب ظروف وأوضاع محلية وخارجية . هذا فضلاً عن الخلاف الناشب بين مشايخ الإمارات العربية حول شكل وهيكلية الدولة ونظامها الدستوري. لذا تركزت الدراسة في هذا البحث حول تتبع مراحل المفاوضات واللقاءات التي أفرزت أمرين :

الأول : لا يمكن الاتفاق عليه والذي استبعد من المناقشات وهو شكل الدولة المركزية التي تتقاطع فيه الصلاحيات المحلية للإمارات مع صلاحيات المركز .

الثاني : فهو ما أمكن التوافق به والاتفاق عليه بعد ثلاث سنوات تخللها حدث مهم هو توقف ايران من المطالبة بالبحرين أو إعلانها دولة عربية في الامم المتحدة فتأسست فيها دولة مستقلة وكذلك بالنسبة لقطر إذ ارتأت قيام نظام سياسي مستقل فيها .

الأمر الذي اختزل إمارات الاتحاد من تسع إمارات إلى سبع إمارات وهذا أدى بدوره إلى زوال العديد من العقبات أمام مسيرة الاتحاد التي تيسر فيها الاتفاق وأُعلن عام ١٩٧١م عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بكيانها السياسي ودستورها وعلمها الموحد والتي أصبحت دولة لها ثقلها السياسي في المنطقة والعالم .

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة :

مرت عملية قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بمخاض عسير استمر ما يقارب الثلاث سنين منذ أن طرح مشروع الاتحاد عام ١٩٦٨م ، وقد ألقت مفاوضات الاتحاد بظلالها على طبيعة النظام السياسي الدستوري لدولة الاتحاد . إذ كان هيكل الدولة وصيغة الاتحاد ودستوره المرتكز الأساس في تلك المفاوضات لذا فمن الضروري تتبع مراحل تلك المفاوضات وما آلت

اليه . فإمارات الخليج العربي – بصورة عامة – تتوفر فيها الأرضية الوحدوية ، لتوفر مقومات الوحدة العربية فيها ، فهي فضلا عن توفر مقومات الاتحاد والوحدة وبحكم المرحلة التاريخية وضرورتها لابد أن تسعى إلى التكتل والاتحاد ولإيجاد هيكل سياسي موحد يضم شتات الإمارات العربية المتفرقة والصغيرة يستطيع أن يقف بوجه المتغيرات الدولية والحد من الأطماع الأجنبية خاصة بعد أن أعلنت بريطانيا أنها سوف تسحب قواتها من الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١[١] . ويعود سبب ذلك الإعلان إلى التكاليف الباهظة للقوات العسكرية البريطانية خارج بلادها والتي أثقلت كاهل الميزانية البريطانية وتركت أثرها السلبي على حزب العمال البريطاني الحاكم آنذاك . وكان للمتغيرات الدولية أثر في إعلان الانسحاب البريطاني بظهور قوتين منافستين لها هذا فضلاً عن رفض الشعب العربي في الخليج للوجود البريطاني[٢] .

إن توفر القيادة التي تؤمن وتعمل على تحقيق الاتحاد والوحدة يعد عامل مهم وأساسي في طموح وانجاز مشروع الاتحاد وقد تمثلت تلك القيادة بحاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد آل نهيان الذي تولى شؤون الحكم عام ١٩٦٦م والذي يقول بهذا الصدد (لقد أدركنا منذ البداية أن الاتحاد هو السبيل لقوتنا وتقدمنا ،وهو الوسيلة لإسعاد المواطنين وتوفير الحماية الكريمة لهم)[٣] .

لذا كانت الانطلاقة من إمارة أبو ظبي ، ومن حاكمها ، إذ أرسل الشيخ زايد إلى حاكم دبي – الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم – خارطة أبو ظبي وطلب منه أن يرسم الحدود التي يريدها لبلاده [٤] .

وعلى أثر ذلك عقد اجتماع في منطقة (سميح) الواقعة بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي ، وضم الاجتماع الشيخ زايد بن سلطان والشيخ راشد بن سعيد وذلك في ١٨ شباط ١٩٦٨م وجاء نتيجة ذلك الاجتماع الإعلان عن اتفاقية الاتحاد بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي وسميت باتفاقية – سميح – نسبة إلى منطقة الاجتماع[٥] .

وترتقي بنود الاتحاد إلى صيغة الاتحاد الفدرالي فضلاً عن تسوية مسألة الحد البحري بينها .

كما تضمنت الاتفاقية الثنائية ((أن يكون لدولة الاتحاد علم واحد وأن يكون الاتحاد مسؤولا عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمات الصحية والتعليم والجنسية والهجرة وإناطة الاتحاد والسلطة التشريعية في الشؤون الموكلة إليه في المسائل المشتركة وأن

تتولى حكومة كل إمارة الشؤون التي لم توكل للاتحاد)) . ودعا الاتحاد الإمارات العربية الأخرى للإنظمام إلى هذا الاتحاد(٦) .

وبتلك الدعوة ترك الباب مفتوحاً أمام الإمارات العربية من أجل الانظمام اليه ، إن اتفاقية – سميح – ولدت ردود فعل متباينة وسلبية لدى شيوخ الإمارات الأخرى وعدها البعض حالة انفرادية إلا أن التطمينات والدعوات الموجهة – من قبل الإمارتين – إليهم رطبت النفوس وأعطت انطباعات ايجابية بعض الشيء(٧) .

وقد استجاب شيوخ الإمارات لتلك الدعوة إذ عقد اجتماع لهم بعد اسبوع من الإعلان الثنائي وبالتحديد يوم ٢٥ شباط ١٩٦٨م ، في إمارة دبي ضم تسع إمارات هي:

(إمارة أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، عجمان ، قطر ، البحرين ، أم القيون ، وإمارة الفجيرة)(٨) .

توج بالإعلان ذلك الاجتماع عن اتفاقية دبي في ٢٧ شباط وقيام اتحاد بين الإمارات التسع أُطلق عليه اسم اتحاد الإمارات العربية . نصت علية المادة (أ) من الباب الأول وأكدت المادة الثانية (على الهدف من قيام الاتحاد وهو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية تعاونها ودعم احترام كل منها لاستقلال الاخرى وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الدبلوماسي وتنظيم الدفاع الجماعي وصيانة أمنها والحفاظ على سلامتها ومصالحها المشتركة)(٩) .

وكشفت المادة الثالثة عن تشكيل – المجلس الاعلى للاتحاد – ويتكون من حكام الإمارات ومهمته وضع ميثاق كامل للاتحاد ويحدد السياسة الدولية والسياسة الدفاعية والاقتصادية والثقافية . وتضمنت المادة الرابعة أن تكون قرارات المجلس متخذة بالاجماع . اما المادة الخامسة فنصت على (أن يتناوب حكام الإمارات الاعضاء سنويا رئاسة اجتماعات المجلس الاعلى ويكون الرئيس ممثلا لإمارات الاتحاد في الداخل والخارج)(١٠) . وأقرت المادة السادسة ميزانية الدولة الاتحادية التي يقرها المجلس الاعلى ويحدد القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل إمارة ونصت المادتين(٧ و ٨) على تشكيل – مجلس الاتحاد – الذي يمثل الهيئة التنفيذية للاتحاد إذ يقوم بتنفيذ السياسات التي يقرها المجلس الاعلى وفقا لقوانين الاتحاد . وأوضحت المواد (٩ و ١٠ و ١١) طريقة تشكيل مجلس الاتحاد والقواعد الأساسية لنظامه وأن لا تعتبر قراراته نهائية ما لم يصادق عليها المجلس الاعلى وأن تشكل الهيئات اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد (١١) .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن اتفاقية دبي هي الاخرى كما هي اتفاقية – سميح – التي سبقتها ترتقي بصيغة الاتحاد في بعض بنودها إلى الاتحاد الفدرالي إذ في قمة الهرم

السياسي الرئيسي – رئيس المجلس الاعلى للاتحاد – ويمثل الرئيس في الداخل والخارج أي تجاه الدول الاجنبية هذا فضلا عن علم واحد لجميع الإمارات ونشيد وطني اتحادي وجنسية اتحادية وجواز سفر موحد هذا من جهة أما من جهة أخرى فان الاتفاقية نصت على موضوع السيادة والاستقلال لكل إمارة وأكدت على التعاون في مجال الدفاع والشؤون المالية وأن القرارت تتخذ بالاجماع كذلك فان كل إمارة تحتفظ بعلمها الخاص ونشيدها الوطني وجنسية خاصة بالإمارة وحتى في الجواز الموحد توضع اشارة تدل على الإمارة التي ينتمي اليها .

وهذا انما يعبر عن صيغة الاتحاد الكونفدرالية خاصة وأن بعض فقرات الاستقلال تؤكد أن الإمارة غير ملزمة بتنفيذ القرارات الصادرة من الاتحاد إلا إذا ما أقرتها السلطات المحلية على الرغم من وجود دستور موحد لجميع الإمارات . إن حقيقة هذا الخلط السياسي يؤدي إلى ايجاد ازدواجية في طبيعة النظام السياسي وصيغة مزدوجة من صيغ الاتحاد النهائي وهذا انما يعكس مدى صعوبة التوافق السياسي بين حكام الإمارات وإن الصيغة المفضلة لديهم في اقامة اتحاد بين الإمارات يرتبط بميثاق تعاهدي ليس إلا ولهذا يلاحظ أن كلمة ميثاق هي المتداولة والسائدة في اتفاقية دبي(١٢) .

ومن أجل التواصل في وضع هيكلية جديدة لدولة الإمارات العربية عقدت سلسلة من الاجتماعات على مستوى المجلس الاعلى للاتحاد توزعت على اربع دورات . عقدت الدورة الاولى اجتماعاتها في إمارة ابو ظبي من ٢٢-٢٦ أيار ١٩٦٨م وتركز البحث في هذه الدورة على السبل الكفيلة بتنفيذ اتفاقية دبي واتخذت العديد من القرارات في هذه الدورة منها اقرار مشروع الميثاق الدائم لاتحاد الإمارات العربية ويكلف الدكتور عبدالرزاق السنهوري بهذه المهمة في مدة ستة أشهر وأن ينتخب المجلس الاعلى للاتحاد رئيسا لكل دورة من دوراته ومن بين اعضائه إلى حين اختيار رئيسا جديدا في الدورة المقبلة(١٣) . وأقر تشكيل مجلس اتحادي مؤقت يضم عضوا واحداً من كل إمارة وأن يعين مساعدين للمجلس الاتحادي المؤقت . وتم تشكيل ثلاثة لجان لدراسة توحيد النقد والبريد وعلم الاتحاد ونشيده الوطني وشعاره الرسمي وإصدار بريد خاص بالاتحاد(١٤) .

وقد طفت على السطح خلافات بين اتجاهين الأول يطالب بان يكون الدستور الدائم للاتحاد هو الخطوة الاولى نحو قيام الاتحاد وضم كل من أبو ظبي ، البحرين ، الشارقة ، عجمان ، أم القيون . والثاني يطالب بأخذ الخطوات التأسيسية لقيام الاتحاد وانتخاب الرئيس وتعيين المقر العام لمجلس الاتحاد وضم كل من قطر ، دبي ،رأس الخيمة(١٥) .

ونظرا للصعوبات التي واجهت المجلس فقد تم تأجيل اجتماعاته إلى تموز القادم عسى أن يتمكن الشيوخ من إزالة تلك العقبات(١٦) .

وبالفعل التئم المجلس الاعلى للاتحاد في السادس من تموز بعد أن أعطوا فترة زمنية للتشاور فيما بينهم لتجاوز العقبات السياسية التي استطاعوا أن يتوصلوا إلى صيغ توفيقية لبعض القرارات وكانت نتائج الاجتماعات ايجابية إذا ما قورنت بسابقتها .

أما الدورة الثانية التي بدأت اجتماعاتها من ٢٠-٢٢ تشرين الاول ١٩٦٨م في الدوحة فقد اتخذت العديد من القرارات الخاصة بتشكيل لجان مختصة في مجالات التربية والصحة والتجارة والمواصلات وتم اختيار خبير اقتصادي لدراسة اوضاع الاتحاد الاقتصادية والاجتماعية[١٧] .

هذا فضلا عن اقرار حكام الإمارات العربية تكوين قوات مسلحة من جيش وسلاح جوي وبحري موحد وفي الوقت نفسه تكوين قوات مسلحة محلية وخول المجلس الاتحادي اختيار خبيرين عسكريين لوضع اسس بناء الجيش الاتحادي[١٨].

وتم تأجيل العديد من القضايا والقرارات إلى الدورة المقبلة وهي الدورة الثالثة التي عقدت في الدوحة للفترة من ١٠-١٤ أيار ١٩٦٩م وفيها تم تحويل المجلس الاتحادي إلى مجلس وزراء وإنشاء مجلس استشاري للاتحاد وأُقر تنظيم السياسة المالية والعامة والتمثيل الدبلوماسي في الخارج والنظر في مسودة دستور الاتحاد فضلا عن دستور مؤقت للمرحلة الانتقالية وتحديد مقر مؤقت للمجلس الاعلى ومجلس الوزراء . وشكلت أيضا لجنتين الأولى تختص بالهجرة والجنسية وتحديد الجوازات والثانية تختص في توحيد أجهزة الإعلام[١٩] .

وأقر المجلس أن تكون أبو ظبي مكان انعقاد الدورة الرابعة ومن نقاط الخلاف التي ظهرت في الدورة الثالثة هي اختيار المقر المؤقت للاتحاد وقد تقدمت البحرين بمقترح هو اختيار احدى الإمارات مقراً مؤقتا إلا أن هذا المقترح رُفِض لانه يشكل ازدواجية في العمل ما بين عاصمة الإمارة وعاصمة الاتحاد . أما المقر الدائم فكان الاقتراح ينص على اختيار منطقة حدودية بين أبو ظبي ودبي والتي تعرف بـــ (وادي الموت) .

ومن نقاط الخلاف أيضا نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري وكان هناك مقترحان :

الاول : يقر تطبيق قاعدة المساواة بين الإمارات .

الثاني : ينص على أن تكون نسبة التمثيل في الجلس متوافقة مع عدد سكان الإمارة[٢٠].

بدأت الدورة الرابعة اجتماعاتها في أبو ظبي للفترة من ٢١-٢٥ تشرين الاول ١٩٦٩م وقد اتخذت العديد من القرارات المهمة في هذه الدورة منها :

١- انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا للاتحاد ولمدة سنتين

٢- انتخاب الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائبا للرئيس .

٣- حل المجلس الاتحادي المؤقت وتشكيل مجلس الوزراء الاتحادي .

٤- تعيين الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئيسا لمجلس الوزراء .
٥- الاتفاق على المساهمة المالية في ميزانية الاتحاد .
٦- أن يكون عدد المقاعد في المجلس الوطني الاستشاري متساوي وحددت أربعة مقاعد لكل إمارة[٢١] .

إلا أن جميع هذه القرارات لم يوقع عليها من قبل الشيوخ وذلك لانسحاب البعض منهم بعد أن أثار حفيظتهم حضور المعتمد السياسي البريطاني في أبو ظبي ودخوله قاعة الاجتماعات لينقل رسالة المقيم البريطاني في الخليج العربي –السير ستيوارت فورد – طلب فيها نبذ الخلافات وحل المشاكل العالقة لإنجاح مشروع الاتحاد . إلا أن النتيجة كانت عكسية إذ لم يوقع الشيوخ على قرارات الاتحاد [٢٢] .

اجل الاجتماع الثاني للدورة الرابعة لمدة لا تتجاوز الاسبوعين حسب ما جاء في البيان الختامي إلا أن ذلك لم يتحقق لعدم استجابة بعض الشيوخ لدعوة الشيخ زايد لعقد الاجتماع ومنهم حكام دبي ورأس الخيمة وإمارة قطر واستمر التأجيل إلى أكثر من عام وتزامنت مع هذه الفترة من التأجيل بعض الاحداث والمتغيرات والمهمة التي أثرت بشكل أو بآخر على عملية الاتحاد ومن تلك الاحداث :-

١- سقوط المطالبة الايرانية بالبحرين واعتراف الامم المتحدة بعروبتها ورغبتها في الاستقلال .
٢- سقوط حكومة حزب العمال البريطاني وفوز حزب المحافظين .
٣- سقوط سلطان مسقط وعُمان سعيد بن تيمور .
٤- أعلان قطر عن نظام سياسي جديد للحكم بعد نقلة نوعية في تحويل الإمارة إلى دولة ومن ثم استقلالها[٢٣] .

وأخيراً فان جميع المحاولات التي بذلت وجميع الاجتماعات التي عقدت من أجل ايجاد اتحاد باءت بالفشل وإن أغلب المعوقات كانت سياسية ودستورية . فمن النقاط التي بحثت والمقدمات التي قدمت من قبل الوساطة السعودية – الكويتية ، التي سعت لانجاح مشروع الاتحاد كان المقترح الاول تمثيل الإمارات في المجلس الاتحادي . أما المقترح الثاني فيخص عاصمة الاتحاد إذ بدلت المادة (٩) من الدستور المؤقت لتصبح عاصمة الاتحاد هي المقر الدائم لجميع سلطاته وهيئاته واجهزته ، ويحدد الدستور الدائم للاتحاد تلك العاصمة وكل ما يتعلق بها ويختار المجلس الاعلى بقرار العاصمة المؤقتة [٢٤] .



كذلك كانت وساطة (السير وليم لوس) ممثل وزير الخارجية البريطاني في الخليج العربي تضمنت موضوع التصويت في المجلس الاعلى إذ أكد أن التصويت يكون بالاغلبية في حال عدم التوصل إلى تصويت بالاجماع في موضوع معين .

وتعاد دراسته خلال شهر وفي حالة التوصل إلى اتفاق بأكثرية سبعة أصوات من أصل تسعة عندئذ يصبح نافذ المفعول على أن تكون من ضمن الأكثرية أبو ظبي ، البحرين ، قطر ، دبي(٢٥) . ومن مقترحات (وليم لوس : من حق كل إمارة إنشاء قوات محلية كذلك اقتراحه بالنسبة للعاصمة ومساهمات الإمارات في موازنة الاتحاد) .

مهما يكن من أمر فإن جميع الجهود التي بذلت لإقامة اتحاد من تسع إمارات عربية لم يكتب لها النجاح . وباستقلال البحرين وقطر وانسحابهما من دائرة الاتحاد والعوامل الأخرى فقد تكللت الجهود بإقامة اتحاد الإمارات العربية المتحدة والمكون من ست إمارات هي إمارة أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيون ، والفجيرة وذلك بعد أن عقد اجتماع للإمارات الست في إمارة دبي في ١٨ تموز ١٩٧١م .

تم الاتفاق مبدئيا على تأسيس دولة اتحادية تظم الإمارات الست وقد اعلن رسميا عن قيامه في الثاني من كانون الاول عام ١٩٧١م . وتم اختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات وانتخب الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس ولمدة خمس سنوات ايضاً وعين الشيخ راشد المكتوم ولي عهد إمارة دبي رئيسا لمجلس الوزراء الاتحادي وأن تكون أبو ظبي العاصمة المؤقتة لدولة الاتحاد(٢٦) .

وانضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد بتاريخ ١٠ شباط ١٩٧٢م ليصبح الاتحاد سباعيا (٢٧) .

تم تشكيل الترتيب الهرمي السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة كالاتي :

أولا : المجلس الاعلى للاتحاد : وهو أعلى سلطة في البلاد وبرئاسة حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان ونائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء حاكم إمارة دبي ويتكون المجلس من حكام الإمارات السبع ويتولى المجلس الاعلى رسم السياسة العامة للدولة والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والتصويت على القوانين الاتحادية قبل إصدارها ، كذلك الاتفاقيات الدولية وانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه وتعيين رئيس الوزراء ، وتصدر قرارات المجلس باغلبية خمس اعضاء على أن تشمل الأغلبية إمارتي أبو ظبي ودبي(٢٨) .

ثانيا : مجلس الوزراء : يتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء بلغ في عام ١٩٧١م تسعة عشر وزيراً ويكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤوون سياسياً

وبالتضامن ، أمام رئيس الاتحاد والمجلس الاعلى للاتحاد عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج[٢٩] .

ثالثا : المجلس الوطني الاتحادي : أُعلن عن قيامه في ١٩٧٣/٢/١٣م وهو مؤسسة دستورية يتم اختيار أعضائها من كافة الإمارات وعددهم أربعين عضواً موزعين كما يأتي :

١- إمارة أبو ظبي – دبي ولكل منهم (٨) .

٢- إمارة الشارقة – رأس الخيمة ولكل منهم (٦) .

٣- إمارة عجمان – أم القيون – الفجيرة ولكل منهم (٤) .

وتتكون أجهزة المجلس من هيئة المكتب وتتألف من رئيس المجلس ونائبيه ومراقبين اثنين كذلك اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وتتألف من رئيس المجلس وعضوية وكيل المجلس وأمين السر وأربعة أعضاء آخرين ويضم المجلس ثماني لجان متخصصة في الشؤون التشريعية والقانونية والتربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية والتخطيط والعمل والبترول والزراعة والثروة السمكية والمرافق العامة[٣٠] .

وقد أعطى الدستور لأعضاء المجلس الضمانات الكافية لممارسة الديمقراطية ولكي تكون مداولات المجلس صحيحة يجب حضور أغلبية أعضائه وتعد القرارات بالأغلبية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة[٣١] .

رابعا : المحكمة الاتحادية العليا : مقرها عاصمة الاتحاد ومن حقها ان تنعقد في أي عاصمة من عواصم الإمارات وهي تختص في المنازعات المختلفة بين الإمارات الاعضاء في الاتحاد أو بين أي إمارة وحكومة الاتحاد[٣٢] .

خامسا : الدستور : أعلن عن صدور الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة في ١٨ تموز ١٩٧١م وبدأ العمل به في ٢ كانون الاول ١٩٧١م .

ومما جاء في الدستور أن الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة وإن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير[٣٣] .

اشتمل الدستور المؤقت على عدة ابواب احتوت على أسس ومقومات الاتحاد وأهدافه السياسيى والاقتصادية والاجتماعي هي :-

الباب الاول : الاتحاد ومقوماته وأهدافه .

الباب الثاني : الدعامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاتحاد .

الباب الثالث : الحريات والحقوق والواجبات العامة .

الباب الرابع : السلطات الاتحادية .

الباب الخامس : التشريعات والمراسيم الاتحادية والجهات المختصة .

الباب السادس : الإمارات .

الباب السابع : توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات .

الباب الثامن : الشؤون المالية للاتحاد .

الباب التاسع : القوات المسلحة وقوات الامن .

الباب العاشر : الاحكام الختامية المؤقتة .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن طبيعة النظام السياسي والدستوري كانت من ابرز الصعوبات التي واجهت مشروع الاتحاد بين الإمارات العربية في الخليج العربي منذ طرحه أول مرة في ١٨ شباط ١٩٦٨ بين إمارتي أبو ظبي وإمارة دبي وفي ٢٥ شباط ١٩٦٨ بين الإمارات التسع ولمدة ثلاث سنين(٣٥) . فإن هيمنة النزعة الذاتية والإقليمية والتطلع إلى استحواذ أكبر وأوسع من صلاحيات الاتحاد أدى إلى أن تستمر المفاوضات ثلاث سنين من عام ١٩٦٨– ١٩٧١ بين الإمارات العربية دون جدوى فظهرت الخلافات بين البحرين وقطر من جهة وبقية الإمارات من جهة ثانية حول موقع العاصمة والميزانية والتمثيل في المجلس الاتحادي أدى إلى انسحاب البحرين وقطر من الاتحاد وإعلان استقلالهما . وإن عملية انسحابهما (البحرين وقطر) أدى بشكل أو بآخر إلى تيسير وتسريع عملية الاتحاد بين الإمارات الباقية وذلك لزوال عقبات مهمة بذلك الانسحاب كذلك فإن عدم التحاق أو انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد يعود وكما صرح الشيخ زايد بن سلطان لوكالة رويتر في ٢٦ تموز ١٩٧١ ((إن حاكم رأس الخيمة لم يوافق على النظام التشريعي للاتحاد والذي يعطي حق الفيتو في المجلس الاعلى لإمارتي أبو ظبي ودبي))(٣٦) . فضلاً عن تمسكها – رأس الخيمة – بضرورة إجراء تعديلات على دستور الاتحاد ومعارضتها لتوزيع المقاعد في المجلس الاتحادي .

وأخيرا لابد من القول إن لشخصية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الباع الطويل والمحور الأساسي في بلورة وإنجاح عملية الاتحاد وذلك منذ توليه شؤون الحكم في إمارة أبو ظبي عام ١٩٦٦ وهو يدعوا إلى الوحدة وأنه تَحَكَمَ بمقدرات إمارته ليسخرها في عملية إنجاز

الاتحاد واستخدم بحكمة عملية التوافق السياسي بين الإمارات حتى جاء اتحاد الإمارات العربية المتحدة بصيغته النهائية أقرب إلى الاتحاد الفدرالي لوجود رئيس دولة واحد وعلم واحد ودستور واحد . اما استقلالية كل إمارة بشؤونها الداخلية وممارسة السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية وتمتع حكام الإمارات بسلطات مطلقة ولا تحد من مهماتهم القوانين وهم يمتلكون السلطتين التشريعية والتنفيذية بأيديهم ولا تؤثر عليهم أي سلطة واحتفاظ كل إمارة بعلمها .إن كل ذلك يتبع نظام الحكم اللامركزي المتبع في هذا النظام الساسي[٣٧] .

وان يأخذ بعض المفكرين والكتاب على هذا الشكل أو صيغة الاتحاد وينسب إليها الضعف والتفكك ويدعوا إلى تعميق الاتحاد وتقوية أواصر مؤسساته كما هو حال الأستاذ خلدون ساطع الحصري[٣٨] .

إن النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة كان من الصعوبات الجدية التي واجهت مشروع الاتحاد وعملت على تأخيره ثلاث سنوات وقلصته من تسع إمارات إلى ستة ومن ثم أصبح سبع إمارات .

الخاتمـــــــة

دولة الإمارات العربية كيان سياسي لإمارات عربية متناثرة على ساحل الخليج العربي عَمِلَ الشيخ زايد آل نهيان (حاكم إمارة أبو ظبي) بجدٍ واجتهاد فـــي لملمـــة شـــتات تلـــك الإمارات العربية . خاصة وإن المتغيرات الدولية ، اعلان بريطانيا انـــسحابها مـــن الخلـــيج العربي عام ١٩٧١م ، والتهديد الإيراني بضم بعض تلـــك الإمـــارات والجـــزر العربيـــة أو استعمارها وملئ الفراغ العسكري الذي سيتركه الانسحاب البريطاني مما أوجد الحاجة الفعلية والملحة للإتحاد هذا فضلاً عن توفر الأرضية المشتركة والمقومات الأساسية لقيام الاتحاد بين الإمارات العربية . وتأسيسا عليه أجمع جميع حكام الإمارات العربية بإقرار مشروع الاتحاد .

إلا أن الخلاف ظهر عندما بدأ البحث في الهيكلية السياسية والدستورية لدولة الإمارات المنشودة فاستمرت المفاوضات بهذا الخصوص ثلاث سنوات تقريبا تخللها وساطات عربيـــة إقليمية ودولية من اجل تخفيف حدة الخلاف بينها وتسوية بعض الأمور العائقة للاتفاق . وجاء خروج البحرين وقطر من دائرة الاتحاد وإعلان استقلالهما كعامل مساعد ، إذا صح التعبير ، لإزالة بعض الخلافات في وجهات النظر مما دفع بقية الأطراف إلى الاتفاق وإعلان تـــشكيل دولة الاتحاد من سبع إمارات بدلاً من تسعة . ولابد من ذكر المجهود الشخصي الـــذي بذلـــه الشيخ زايد آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي وحنكته السياسية وتوجهـــه الوحـــدوي واســـتيعابه لأوضاع المنطقة والتدخلات الإقليمية والدولية فيها مما أوجد لديه تصور سياســـي وحـــدوي واضح يستطيع الارتكاز عليه في مواجهة المتغيرات بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١م .

الهوامش والمصادر

١- إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، دارسة بالسياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص٢٣ .

٢- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ،١٩٧٤، ص٢٨٢ .

٣- مجلة منار الإسلام ، العدد ٧ في ١٩٩٤ ، ص٣٨ .

٤- خالد محمد القاسمي ، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥- ١٩٧١ ، الإسكندرية ، ص١٤١ .

٥- محمود بهجت سنان ، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٧٩ .

٦- المصدر نفسه ، ص١٣٣ ، جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ، ١٩٤٩- ١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٢٨٣ .

٧- محمود بهجت سنان ، المصدر السابق ، ص١٢٦ . محمد حسن العبدروس ، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٧٣-١٧٤ .

٨- غانم محمد صالح ، الخليج العربي والتطورات السياسية والنظم والسياسات ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٩٥ .

٩- محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٨٤ .

١٠- المصدر نفسه ، ص١٨٤ .

١١- محمد حسن العبدروس ، المصدر السابق ، ص١٧٥ . خضير سطم مكحول المعاضيدي ، اتحاد الإمارات العربية النشأة والتطور ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٧ .

١٢- صلاح العقاد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٦ في ١٩٧١ ، ص١٣٤-١٤٢ .

١٣- محمد حسن العبدروس ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .

١٤- أحمد خليل عطيوي ، دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٨٩ .

١٥- وحيد رأفت ، اتحاد الإمارات العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ٢٦ في ١٩٧٠ ، ص٨٣ .

١٦- رياض نجيب الريس ، هموم الخليج العربي ١٩٦٨- ١٩٧١ صراع الواحات والنفط ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٦٧ .

١٧- المصدر نفسه ، ص٧٧ .

١٨- غانم محمد صالح ، البعد السياسي للتجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة الخليج العربي ، العدد الاول ،١٩٨١ ، ص٣٩ .

١٩- أحمد خليل عطيوي ، المصدر السابق ، ص٩١ .

٢٠- خضير سطم المعاضيدي ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

٢١- وزارة الإعلام والسياحة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٧٣، ص١٤ .

٢٢- رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص١٣، وانسحب من الاجتماع حاكم قطر ورأس الخيمة ورفض التوقيع على كافة القرارات .

٢٣- طارق حسن سعيد الدليمي ، سياسة بريطانيا تجاه الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي – الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١١٩ .

٢٤- محمد حسن العبدروس ، المصدر السابق ، ص٤٠٧ .

٢٥- المصدر نفسه ، ص٤٢٧ .

٢٦- ابتسام عبدالأمير حسون ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٣٦ .

٢٧- دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإعلام ،الإمارات العربية حقائق وأرقام ١٩٧٣-١٩٨٤ ، أبو ظبي ، د.ت ، ص١١ .

٢٨- دولة الإمارات العربية المتحدة ، خمسة عشر عاماً على طريق البناء والتقدم ١٩٧١-١٩٨٦ ، أبو ظبي ، د.ت ، ص٤٣ .

٢٩- المصدر نفسه ، ص٤٥ .

٣٠- وزارة الثقافة والإعلام ، المصدر السابق ، ص١٣ .

٣١- وزارة الإعلام ، دولة الإمارات العربية المتحدة ٢ ديسمبر ١٩٧٤ ، أبو ظبي ، ١٩٧٤ ، ص٣٠ .

٣٢- المصدر نفسه .

٣٣- وزارة الثقافة والإعلام ، مجموعة خطب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٨٣ ، د.ت ، ص١٤ .

٣٤- خضير سطم المعاضيدي ، المصدر السابق ، ص١٧٢ .

٣٥- غانم حبيب عباس ، العلاقات الإمارتية الإيرانية ١٩٧١-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١٢ .

٣٦- جامعة البصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة (١٤) ، ص١٢ .

٣٧- سلمى عدنان محمد ، أقطار الخليج العربي والجزيرة العربية حقائق وأرقام ، الكتاب السنوي الثاني ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (٧) ، د.ت ، ص٥٠ .